

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

## رواتب المناصب العليا والتساؤلات المطروحة



سلمان النقاش  
كاتب

مكي محمد ردام

الجهاز المركزي للإحصاء

### التوازن العام ونظرية اليد الخفية

قال آدم سميث : انه من خلال عمل اليد الخفية فان الناس في سعيهم نحو تحقيق مصالحهم الخاصة في السوق الحر التنافسي يعززون بفاعلية الرفاهية العامة وهذا المفهوم يدفع الى زيادة الناتج ورفع مستوى المعيشة وهذا احد اعمق افكاره واقواها.

وتعتبر الرفاهية العامة (وهي مقترنة بالكفاءة) هي الحالة التي يتم فيها استخلاص اكبر قدر ممكن من الاشباع من الموارد المتوفرة للمجتمع ، فتحقق للحصول على اكبر قدر من المنافع من الموارد المتوفرة في المجتمع.. وهي ايضا تنظيم آخرين واذا كان اقتصادها يعمل بشكل كفاءة فان من المستحيل اعادة تنظيم ايجاد حل يفوق المنافسة في السوق من وجهة نظر سميث ولا يمكن لاية عملية لاعادة التنظيم اذ تجعل الجميع افضل حالاً سواء كان السوق واحدا ام اسواقا عديدة.

فان مراقبة سلوك الاسواق الفردية يوضح ان عرض الطلب التنافسي يحدد السعر والكمية في كل سوق على حدة وان حجم الطلب يحدد من المنفعة التي تقدمها السلعة المعروضة وسيترتب على ذلك ان التكلفة الحدية للسلع تكمن في عرضها للتنافس فتقوم الشركات باحتساب التكاليف وايرادات الناتج الحدي لجميع المنشآت يحدد الطلب على عوامل الانتاج.. وهكذا تتفاعل الطلبات المشتقة من الارض او العمالة او السلع الانتاجية مع المعروض منها في السوق لتقرر بذلك اسعار عوامل الانتاج مثل الياجور والاجور واسعار الفايدة.

**انطباق النظرية في الواقع الاقتصادي**  
ان تداخل وترايط الحياة الاقتصادية يظهر تعقيداً يتطلب الانتباه الى تحليل عناصره فما حدث عندنا في العراق ولضرورات سياسية بحثة تعقد الازمة الاقتصادية بتطبيق شروط او املاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار، ومنظمة التجارة من اجل تقديم المساعدات والمنح الى نظام المشتقات النفطية لترتفع اسعار الوقود (نפט، بنزين ، غاز ، ومشتقاتها) ثم اسعار النقل بجميع انواعه فاسعار الطعام والماكولات المحلية لتتعدى القائمة الى اسعار الخبز والصلصات الذي يلتهم ٧/١معدل دخل الاسرة الفقيرة التي تشكل غالبية سكان المجتمع العراقي .

ونذكر جيداً ان التضخم العراقي بعد ٤/٩ بمعنى الارتفاع العام في معدلات الاسعار ، كان بين احد الاسباب الاساسية لرفع الدعم عن اسعار هذه المنتجات لكنه تحول الى احد اهم مصادر التضخم وان تداعياته قد سلبت الزيادة في الرواتب واجور منتسبي اجهزة الدولة ، قدرتها الشرائية التي كانت تتمتع بها قبل رفع دعم اسعار المشتقات خاصة قد وصلت الحالة الى الحد الذي لا تستطيع سلطات السياسة المالية والنقدية وفق تصاعد معدلاته اضافة الى ان تطبيق هذه التوصية ادى الى احباط كامل للسياسة النقدية التي اقراها البنك المركزي العراقي واتبعها والمتمثلة باجراءاته لتعزيز وضع الدينار بالسيطرة على سعر صرفه عن طريق اقامة مزايدات دورية لبيع الدولار للمصارف المحلية ورفع اسعار الفايدة والتحكم في عرض النقد في التداول ، والتي لم تتمكن من المحافظة حتى على الاستقرار النسبي لاسعار معظم السلع المستوردة ، ناهيك عن السلع والخدمات الاساسية المحلية.

ويعتقد ان الوقت بدأ المسؤولون في البنك المركزي البحث عن تبريرات جديدة لخطا السياسة النقدية التي لم تستوعب جيداً المادة القانونية والادارية والاقتصادية فان موضوع الدوليين بحقيقة الية ادارة وخصومية الاقتصاد العراقي والنظر اليه بنفس منظار اقتصادات الدول الاخرى اضافة الى ضعف خبرة دور الاقتصاد السياسي العراقي في استشفاف الية وطنية مستمدة من واقع التشابك العراقي الاجنبي لمحددات الاقتصاد الوطني والاكتفاء بتنفيذ املاءات خارجية غير مدروسة والاستمرار بتجاهل السبب الجوهرى الاقتصادي الحقيقي النقدي بانه التراجع الكبير في حجم الناتج المحلي الاجمالي GDP للقطاعات المنتجة (الصناعية والزراعية) وصناعة تصفية النفط ومشتقاته النفطية وليست السياسة النقدية التي يتبناها ويرسم خطواتها كل من صندوق النقد الدولي في صحفية (الشرق الاوسط نيويورك حين قال هناك مشاكل وصعوبات كثيرة يواجهها الاقتصاد العراقي ومن الضروري اجراء تقييم وتقدير للاحتياجات الكثيرة والتنوع والكبيرة للاقتصاد العراقي وفي جميع القطاعات ويقابل هذا الانعدام الظروف المؤاتية لتفنيذ خطط تحسين الاقتصاد وتميزه بين التضخم الحالي ومعدل ٤١٪ والتضخم الذي سمي بالتضخم الاساسي وهو التضخم الذي لا يتعلق بالازمات الانية مثل ازمات الوقود وازمات النقل وغيرها من الازمات الانية ومعدل هذا التضخم ١٩٪.

ان تطبيق نظرية اليد الخفية في موضوع اسعار المنتجات النفطية في العراق جاء مشوها ومشوشا بسبب اختيار الوقت غير المناسب لشروط تطبيق النظرية من جهة وقسرية البيروقراطية الادارية التي تم اتباعها ومن جهة اخرى فانها انتهكت ركنا اساسيا من النظرية القائلة بان الوضع الكفاء هو الوضع الذي لايمكن فيه تحسين حالة شخص ما دون ان تؤثر على حالة شخص اخر سلبا.

اما المبادئ الاساسية التي يشترط توفرها لكي تعمل نظرية التوازن العام في فاعلية اليد الخفية لادم سميث فهي:  
١- وجود المنافسة الكاملة بين العديد من البائعين والمشتريين.  
٢- تحرك السعر بكل حرية لتحقيق نوازن العرض والطلب.  
٣- عمل المؤسسات على مبدأ تحقيق اقصى الارباح.  
٤- عدم وجود احتكارات طبيعية.  
٥- عدم وجود تلوذ وانتهاكات للطبيعة والبيئة .  
٦- عدم وجود ما يبسط المنافسة من نقابات او وناج تعقيد الدخول الى الاسواق.

يقف عند اعلى درجات السلم الوظيفي ممن هو اقل من درجة مدير عام وبين الفئة التي اشرفنا اليها، ولاننا احسبنا المعدل الاقل في الفئة الاولى فسوف نميل بحسابنا للفئة الاخرى من موظفي الدولة عند الحدود العليا ونفترض ان معدل الراتب من له خبرة وسنوات خدمة طويلة سيصل الى ٥٠٠,٠٠٠ خمسمئة الف دينار بحدود ٦,٠٠٠,٠٠٠ ستة ملايين دينار عراقي دون امتيازات تذكر عدا البطاقة التوئية وما توجد به المهارات سواء اكانت الزهنية ام غيرها وبالنسبة ان هذه الفئة من الموظفين في حالة فسادها فإنها تختص بالرشوة وابتزاز المراجعين اما جرائم الفساد

الكبرى فانها تتطلب موقعا اداريا قياديا له قابلية اتخاذ القرار. ان المسؤولية تتطلب اجرا مرتفعا يتيح مساحة اكبر للتحرر الفعالي من خلال التخلص من هاجس العوز والنقص في الاساسيات ولا بأس من هامش للوفرة والرفاه مقابل نتاج مهني عالى الجودة والكفاءة وواضح التأثير على المجتمع في جميع المجالات السياسية والخدمية والاقتصادية والعلمية وفي مجال بحوث التطوير واقتراح البدائل ورشاقة التخلص من الازمات والاتفاق المجدي وانجاز خطط المشاريع بتوقيتاتها وحسب جدولها المعدة بعناية، وانطلاقا من هذا سوف يكون

الجميع بامل كبير . ولكي نستفيد من تجارب الاخفاق فلنأتى بمن يستحق امتيازات القيادة في هذه المرحلة الانتقالية من تطور المجتمع وليحاسب من عمل على اناطة قطاع اداري او انتاجي او خدمي الى درجات القربى والحسوبة التي سببتها محاصصة الشيطان الاكبر والمهندس لجميع الازمات والاخفاقات لما جرته من اضطراب وصل حد التضخم في الجهاز القيادي الاداري بلا مبرر عملي يذكر فهنا وكيل للموازنة وهناك مستشار لنفوس الغرض ومنافسات في التعيين واغراق للدرجات بل تعدى المطلوب او تجاوزه قانونيا من دون حساب للكفاءة والقدرة لا بل وصلت حد العرقلة لكثير من المشاريع الواعدة ، المشكلة مشخصة لكنها بحاجة الى الاقدام في حلها انها تتطلب شجاعة تستمد عنفوانها من الاحساس بالوطنية والايمان باحقية هذا الشعب بالخلص والاستقرار .. لا يمكن لهذا العبء ان يحمل على ظهور لا تؤمن بالتعب وهذا الحيز يرغم بريقه الا انه مشروع دائم للانزلاق لمن يعتقد بانه يؤدي الى حيث المجد الشخصي فللوعي هاجس سوف يعتلي الرؤوس ويؤشر على مواطن التلف فيستأصها .

عليه اذن الانتباه الى العمل المكثف باتجاه زيادة الوعي وانضاجه لدى الجماهير التي وضعت امام الخيار الديمقراطي في انتخاب ممثلها في اعلى سلطة سياسية (البرلمان) الذي سوف يحدد السلطات الادارية التنفيذية ويضن عملها ويكون رقيباً على اداءها .

ان فنالبرلمان والسلطات المنتبقة عنه هو انعكاس حقيقي لدرجة وعي وتطور الجماهير، وهذا هو برلماننا الاول كان ثمنه تضحيات امتدت لعشرات من السنين ولنا مع الزمن القادم البرلمانات اخرى سوف نغنيها بآراءنا الوطنية .

وفي هذا السياق تبرز خصوصية الوضع العراقي من خلال ضخامة مهمة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الامم المتحدة المكثفة على الاءاء القيادي سواء على الصعيد السياسي او الاداري .

في هذا المكان سوف يكلف الكثير ، فلقد اخفقت الموازنة المالية لعام ٢٠٠٦ واقتصر الاتفاق في معظمه على دفع المرتبات ومسائل الامن ورقم مخيف من الفساد المالي وعودة نسبة كبيرة من التخصيصات الى الخزينة ولم تسلم موازنة عام ٢٠٠٧ من اخفاقات برغم التقدم للموسم في الجانب العمراني والخدمي والامني الا ان منحى الفساد ما زال مرتفعا ويبدو ان جزءاً من التخصيصات سوف يعود ايضا الى الخزينة مرة اخرى ونحن اليوم ازاء وضع مختلف بدرجة كبيرة ، تحسن في الوضع الامني ، حكومة باتجاه الاصلاح واعادة الترتيب على اسس تقنية ومهنية ، مشاريع معدة وموازنة ضخمة لعام يتطلع اليه

الجنوب شرق آسيوية المشتركة. ومما ذكر في سياق الحديث عن العقبان، تمسك النظام الحاكم في بورما بنهجه القومي الديكتاتوري، وهيمنة الشيوعيين على الحكم في فيتنام دون وجود بوادر للتعود نحو الإصلاح السياسي والتعددية الحزبية، والمملكة المطلقة في بروناي، الجنوب الذي يشوب تخلي العسكر في تايلاند عن السلطة لصالح حكومة مدنية حقيقية. هذا ناهيك عن صعوبة تخلي الدول الاعضاء بسهولة عن بعض المسائل السيادية لصالح كيان فوق قطري، على نحو ما اثبتته استماتتها خلال العقود الماضية لقطع الطريق على أية محاولات من جانب المنظمة للتدخل في شؤونها الخاصة، بل رفضها الحاسم لتوقيع أية عقوبات على الاعضاء غير المتزمين ببياداء الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل حدودهم.

وردا على هذه الانتقادات وما قيل عن المنظمة بأنها تمر في وضع اشبه ما يكون بأزمة الإنسان في عالم اليوم، فان اعتراف وزير خارجية تايلاند السابق "سورين يتسوان" الذي سيتولى منصب الامين العام لآسيان في يناير المقبل، بان الميثاق الجديد قد لا يلبي كل الطموحات، لكنه افضل المتاح والممكن في ظل الأوضاع الحالية، مضيفا ان الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العولة والمنافسة الشديدة من

الجنوب شرق آسيوية المشتركة. ومما ذكر في سياق الحديث عن العقبان، تمسك النظام الحاكم في بورما بنهجه القومي الديكتاتوري، وهيمنة الشيوعيين على الحكم في فيتنام دون وجود بوادر للتعود نحو الإصلاح السياسي والتعددية الحزبية، والمملكة المطلقة في بروناي، الجنوب الذي يشوب تخلي العسكر في تايلاند عن السلطة لصالح حكومة مدنية حقيقية. هذا ناهيك عن صعوبة تخلي الدول الاعضاء بسهولة عن بعض المسائل السيادية لصالح كيان فوق قطري، على نحو ما اثبتته استماتتها خلال العقود الماضية لقطع الطريق على أية محاولات من جانب المنظمة للتدخل في شؤونها الخاصة، بل رفضها الحاسم لتوقيع أية عقوبات على الاعضاء غير المتزمين ببياداء الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل حدودهم.

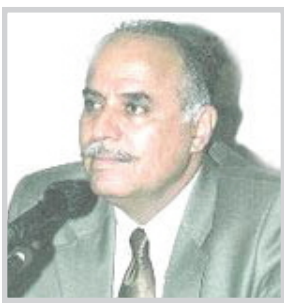
وردا على هذه الانتقادات وما قيل عن المنظمة بأنها تمر في وضع اشبه ما يكون بأزمة الإنسان في عالم اليوم، فان اعتراف وزير خارجية تايلاند السابق "سورين يتسوان" الذي سيتولى منصب الامين العام لآسيان في يناير المقبل، بان الميثاق الجديد قد لا يلبي كل الطموحات، لكنه افضل المتاح والممكن في ظل الأوضاع الحالية، مضيفا ان الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العولة والمنافسة الشديدة من

توفير الاستقرار والأمن الإقليميين للسدين شكلا وقودا وحافزا للنهضة الاقتصادية والتنموية الراهنة، وبالتالي البروز كثاني نجح كتكتل إقليمي بعد الإتحاد الأوروبي. ونعني بهذه الخطوة التوقيع على ميثاق جديد هو بمثابة الدستور الذي سيجري وفقه تعبيد الطريق نحو إقامة "الجماعة الجنوب شرق آسيوية" على الميثاق المكون من ٥٥ مادة، و الذي جاء ثمرة لجهود سقرت عامين وشارك فيها رسميون واكاديميون وخبراء، فقد كان الالتزام بالديمقراطية نهجا، والتعهد باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ القانون وإقامة الحكم الرشيد.

ويقدر ما توقف الكثيرون عند هذه الالتزامات للإشادة بها واعتبارها امتحانا لمدى جدية دول المنظمة وقدرتها على الموائمة ما بين ظروفها وخصائصها من جهة و متطلبات التوحيد والاندماج وفق المعايير والاشتراطات السائدة في عالم اليوم، فان آخرين بادروا إلى التشكيك معتبرين أن الميثاق الجديد جاء فضفاضا وخاليا من التفاصيل الدقيقة، ومذكرون بالعقبات التي تحول دون تنفيذ بعض الأعضاء للالتزامات المذكورة آنفا بحلول عام ٢٠١٥ ، وهو العام الذي قررته المنظمة كحد أقصى لإعلان قيام السوق

## " آسيان " تعبّد الطريق نمو اتماد أقطارها

في قمتها الثالثة عشرة التي عقدت في سنغافورة في الأسبوع الماضي ، والتي تزامنت مع الذكرى السنوية الأربعين لتأسيسها في عام ١٩٦٧ كعمل جماعي ضد محاولات الاتحاد السوفياتي وحلفائه التمدد في جنوب شرق آسيا قبل أن تنتقل حصريا إلى أهداف التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي والتنموي مع شجاء من الاستراتيجيات الجماعية للتعامل مع بروز الصين كقوة منافسة ، بدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا أو "آسيان" في مأزق حقيقي.



د. عبدالله المدني

مهاضر أكاديمي - البحريني

وموقف مهادن كموقف تايلاند وبروناي ودول الهند الصينية، وموقف وسطي كموقف سنغافورة التي ثبتت دون نجاح اقتراح دعوة مبعوث الأمن العام للأمم المتحدة إلى بورما ابراهيم غمبري للحديث في اجتماع القمة، وموقف اندونيسيا المستاءة من استخفاف رانغون بمبادرات وجوده رئيسها سسليو بامبانغ يودويونو لحل القضية في مايو الماضي، لم يمنع القمة من إصدار بيان صريح يطالب النظام البورمي بإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي ورموز المعارضة وتدشين حوار جاد معهم يساعد على انتقال البلاد سلميا نحو الديمقراطية. وهذا بطبيعة الحال يعكس سياسة جديدة لمنظمة آسيان، ويغري بالقول أن الأخيرة في طور التحلي عن مبدأ "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للأعضاء" ومعها مبدأ "ضرورة اتخاذ القرارات بالإجماع، وهما ما أعاب عمل المنظمة طويلا وجعلها عرضة لانتقادات مريرة، على الرغم من وجود حالات سابقة حاولت فيها المنظمة التمرد على المبادئ، مثل قيامها بالوساطة في قضية تيمور الشرقية وتدخلها في الأزمة السياسية في كمبوديا قبل عقد من الزمن.

وبالمثل فان الانقسام المذكور لم يمنع آسيان من اتخاذ خطوة تعتبر بحق تدشينا لمرحلة جديدة من تاريخها، من بعد نجاحها المشهود خلال العقود الأربعة الماضية في